

## المسودة الثانية للتشاور بتاريخ الأول من يوليو 2015

### المعيار البيئي والاجتماعي 3. كفاءة الموارد ومنع التلوث وإدارته

#### مقدمة

1. يعترف المعيار البيئي والاجتماعي 3 (ESS3) بأنه عادة ما ينتج التوسع الحضري والنشاط الاقتصادي الزائد مستويات متزايدة من تلوث الهواء، والمياه، والأرض، واستهلاك الموارد المحدودة بطريقة قد تهدد الأشخاص، وخدمات النظام الإيكولوجي والبيئة على المستويات المحلية، والإقليمية، والدولية. يوجد أيضاً توافق عالمي متزايد على أن التركيز الحالي والمتوقع للغازات الدفيئة (GHG) في الغلاف الجوي يهدد صحة الأجيال الحالية والمستقبلية ورفاهيتهم. وفي الوقت نفسه، أصبح استخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة وفعالية، والوقاية من التلوث، وتجنب انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG) وتقنيات وممارسات التخفيف أموراً يسهل الحصول عليها وتحقق في جميع أنحاء العالم تقريباً.

1. يحدد هذا المعيار البيئي والاجتماعي (ESS) متطلبات معالجة كفاءة الموارد<sup>1</sup> وإدارة<sup>2</sup> التلوث طوال حياة المشروع تماشياً مع الممارسة الصناعية الدولية الجيدة (GIIP).

#### الأهداف

- تعزيز الاستخدام المستدام للموارد، بما في ذلك الطاقة والمياه والمواد الخام.
- تجنب أو تقليل الآثار السلبية على صحة الإنسان والبيئة من خلال تجنب أو تقليل التلوث الناجم عن أنشطة المشروع.
- لتجنب انبعاثات ملوثات المناخ طويلة الأمد وقصيرة الأمد المتعلقة بالمشروع أو تقليلها<sup>3</sup>.

#### نطاق التطبيق

2. يتم تحديد قابلية تطبيق هذا المعيار البيئي والاجتماعي (ESS) أثناء التقييم البيئي والاجتماعي الموضح في المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1).

#### المتطلبات

3. سيأخذ المقترض بعين الاعتبار الظروف المحيطة ويطبق تدابير منع التلوث وكفاءة الموارد ذات الجدوى التقنية والمالية وفقاً لتسلسل هرمي التخفيف. وستتوافق التدابير مع المخاطر والآثار المرتبطة بالمشروع وبما يتفق مع الممارسة الصناعية الدولية الجيدة (GIIP)، وفي المقام الأول مع إرشادات البيئة والصحة والسلامة (EHS).

#### كفاءة الموارد

4. سيفقد المقترض تدابير مجدية تقنياً ومالياً لتحسين الاستهلاك الفعال للطاقة والمياه والمواد الخام، فضلاً عن غيرها من الموارد. وستدمج هذه التدابير مبادئ الإنتاج النظيف في عمليات تصميم وإنتاج المنتجات، بهدف المحافظة على المواد الخام والطاقة والمياه، فضلاً عن غيرها من الموارد. وعندما تتوفر بيانات القياس، سيُجري المقترض مقارنة لتحديد المستوى النسبي للكفاءة.

<sup>1</sup> يُستخدم مصطلح "التلوث" للإشارة إلى كل من الملوثات الكيميائية الخطرة وغير الخطرة في المراحل الصلبة أو السائلة أو الغازية، ويتضمن مكونات أخرى، مثل التفرغ الحراري على المياه، وانبعاثات ملوثات المناخ طويلة الأمد وقصيرة الأمد، والروائح الكريهة، والضوضاء، والاهتزاز، والإشعاع، والطاقة الكهرومغناطيسية، وخلق الآثار البصرية المحتملة، بما في ذلك الضوء.

<sup>2</sup> كما لم يُنص على خلاف ذلك في هذا المعيار البيئي والاجتماعي (ESS)، تشمل "إدارة التلوث" تدابير تم تصميمها لمنع انبعاثات الملوثات، بما في ذلك ملوثات المناخ طويلة الأمد وقصيرة الأمد أو تقليلها، مع العلم بأن التدابير التي تميل إلى التشجيع على الحد من استخدام الطاقة والمواد الخام، فضلاً عن انبعاثات الملوثات المحلية، تؤدي بوجه عام أيضاً إلى التشجيع على الحد من انبعاثات ملوثات المناخ طويلة الأمد وقصيرة الأمد.

<sup>3</sup> يشتمل هذا على جميع الغازات الدفيئة (GHG) والكربون الأسود (BC).

## A. استخدام الطاقة

5. عندما يكون المشروع مستخدمًا كبيرًا محتملاً للطاقة، سيتبنى المقترض التدابير المحددة في إرشادات البيئة والصحة والسلامة (EHS) التي تهدف إلى الحد من استخدام الطاقة أو تقليلها، وذلك إلى حد الجدوى الفنية والمالية، بالإضافة إلى تطبيق متطلبات كفاءة الموارد الواردة في هذا المعيار البيئي والاجتماعي (ESS).

## B. استخدام المياه

6. عندما يكون المشروع مستخدمًا كبيرًا محتملاً للمياه، سيتبنى المقترض تدابير تجنب استخدام المياه أو تقليلها بحيث لا يترك استخدام المشروع المياه آثارًا سلبية كبيرة على الآخرين، بالإضافة إلى تطبيق متطلبات كفاءة الموارد الواردة في هذا المعيار البيئي والاجتماعي (ESS)، وذلك إلى حد الجدوى الفنية والمالية. وتشمل هذه التدابير، ولكن ليس على سبيل الحصر، استخدام تدابير إضافية لحفظ المياه مجدية فنيًا ضمن عمليات المقترض، واستخدام إمدادات المياه البديلة، وموازنات استهلاك المياه للحفاظ على الطلب الكلي على الموارد المائية ضمن الإمداد المتاح، وتقييم مواقع المشروع البديلة.

7. بالنسبة للمشروعات ذات الطلب المرتفع على المياه التي من المحتمل أن يكون لها أثر سلبي كبير على المجتمعات، أو المستخدمين الآخرين، أو البيئة، سيتم تطبيق ما يلي:

- سيتم وضع موازنة مفصلة للمياه، وحفظها، ومراقبتها، ورفع التقارير بشأنها بصفة دورية؛ و
- يجب تحديد فرص للتحسين المستمر من حيث كفاءة استخدام المياه؛ و
- سيتم تقييم استخدام معين للمياه (تُقاس كمية المياه المستخدمة في إنتاج كل وحدة)، و
- يجب قياس العمليات على معايير الصناعة المتاحة لكفاءة استخدام المياه.

8. سيقوم المقترض، كجزء من التقييم البيئي والاجتماعي، بتقييم الآثار التراكمية المحتملة لاستخدام المياه على المجتمعات والمستخدمين الآخرين والبيئة. كجزء من التقييم البيئي والاجتماعي، سيحدد المقترض وينفذ تدابير التخفيف الملائمة.

## C. استخدام المواد الخام

10. عندما يكون المشروع مستخدمًا كبيرًا محتملاً للمواد الخام، سيتبنى المقترض التدابير<sup>4</sup> المحددة في إرشادات البيئة والصحة والسلامة (EHS) والممارسة الصناعية الدولية الجيدة (GIIP) اللتان عملتا على تجنب استخدام المواد الخام أو تقليلها، وذلك إلى حد الجدوى الفنية والمالية، بالإضافة إلى تطبيق متطلبات كفاءة الموارد الواردة في هذا المعيار البيئي والاجتماعي (ESS).

## منع التلوث وإدارته

11. سيتجنب المقترض إطلاق الملوثات أو عندما يكون التجنب غير ممكن، يقلل تركيز وكتلة تدفق إطلاقها ويتحكم فيها باستخدام تدابير ومستويات الأداء المنصوص عليها في القانون الوطني أو إرشادات البيئة والصحة والسلامة (EHS)، أيهما كان أكثر صرامة. وينطبق هذا على إطلاق الملوثات في الهواء والمياه والأرض بسبب ظروف روتينية وغير روتينية وعرضية، مع احتمال وقوع الآثار المحلية والإقليمية والعبارة للحدود.

12. عندما يشتمل المشروع على تلوث قديم،<sup>5</sup> سيضع المقترض عملية لتحديد الطرف المسؤول. إذا كان التلوث القديم من الممكن أن يُشكّل خطرًا كبيرًا على صحة الإنسان أو البيئة، فسيقوم المقترض بإجراء تقييم للصحة والسلامة والمخاطر<sup>6</sup> للتلوث الموجود، الذي قد يؤثر

<sup>4</sup> يمكن أن تشمل التدابير إعادة استخدام المواد أو إعادة تدويرها. سيسعى المقترض إلى تقليل استخدام المواد الخام السامة أو الخطرة أو القضاء عليها.  
<sup>5</sup> يُعرف التلوث القديم في هذا السياق بأنه تلوث ناجم عن الأنشطة السابقة التي تلوث الأرض والموارد المائية، والتي لم يتم إسناد المسؤولية عنها لأي طرف أو لم يتم تعيينها له لمعالجة وتنفيذ المعالجة المطلوبة.  
<sup>6</sup> يُتبع هذا التقييم نهجًا قائمًا على المخاطر يتسق مع الممارسة الصناعية الدولية الجيدة (GIIP) على النحو المبين في إرشادات البيئة والصحة والسلامة (EHS).

في المجتمعات والعمال والبيئة. ستجرى معالجة الموقع وفقاً للقانون الوطني والممارسة الصناعية الدولية الجيدة (GIIP)، أيهما كان أكثر صرامة.<sup>7</sup>

13. لمعالجة آثار المشروع السلبية المحتملة على صحة الإنسان والبيئة،<sup>8</sup> سيراعي المقترض العوامل ذات الصلة، بما في ذلك، على سبيل المثال؛ (أ) الظروف المحيطة الحالية؛ و(ب) القدرة الاستيعابية المحدودة<sup>9</sup> للبيئة؛ و(ج) الاستخدام الحالي للأراضي وفي المستقبل، و(د) قرب المشروع من المناطق ذات الأهمية للتنوع البيولوجي؛ و(هـ) احتمال وقوع الآثار التراكمية مع عواقب مؤكدة و/أو لا رجعة فيها؛ و(و) آثار تغير المناخ.

14. بالإضافة إلى تطبيق تدابير كفاءة استخدام الموارد ومكافحة التلوث كما هو مطلوب في هذا المعيار البيئي والاجتماعي (ESS)، عندما يُحتمل أن يشكّل المشروع مصدرًا كبيرًا من مصادر الانبعاثات في منطقة متدهورة بالفعل، سيأخذ المقترض بعين الاعتبار الاستراتيجيات الإضافية، ويتبنى التدابير التي تتجنب الآثار السلبية أو تقللها. وتشمل هذه الاستراتيجيات، على سبيل المثال لا الحصر، تقييم بدائل موقع المشروع.

#### A. تلوث الهواء

15. بالإضافة إلى تدابير كفاءة استخدام الموارد المذكورة أعلاه، سيأخذ المقترض بعين الاعتبار بدائل وخيارات تنفيذ مجدية وفعالة فنيًا وماليًا لتجنب انبعاث الهواء المرتبط بالمشروع خلال تصميم المشروع وتشغيله أو تقليله.<sup>10</sup>

16. بالنسبة للمشروعات التي يُتوقع أن ينتج عنها انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG) التي تتجاوز الحد الذي وضعه البنك<sup>11</sup> من ثاني أكسيد الكربون سنويًا،<sup>12</sup> سيصدر المقترض، عندما يكون ذلك مجديًا فنيًا وماليًا، (أ) الانبعاثات المباشرة من المنشآت المملوكة أو المُسيطر عليها داخل حدود المشروع المادية؛<sup>13</sup> و(ب) الانبعاثات غير المباشرة المرتبطة بإنتاج الطاقة التي يستخدمها المشروع<sup>14</sup> خارج الموقع. وسيقوم المقترض بتقدير انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG) سنويًا وفقًا للممارسات الجيدة والمنهجيات المعترف بها دوليًا.

#### B. إدارة النفايات الخطرة وغير الخطرة

17. سيتجنب المقترض توليد النفايات الخطرة وغير الخطرة<sup>15</sup>. وعندما يتعذر تجنب توليد النفايات، سيقبل المقترض من توليد النفايات، ويُعيد استخدامها، ويُعيد تدويرها، ويستردّها بطريقة آمنة لصحة الإنسان والبيئة. وفي حالة تعذر إعادة استخدام النفايات، أو إعادة تدويرها، أو استردادها، فسيعالجها المقترض أو يدمرها أو يتخلص منها بطريقة سليمة وآمنة بيئيًا تتضمن السيطرة المناسبة على الانبعاثات والمخلفات الناتجة من مناولة النفايات ومعالجتها.

18. في حالة اعتبار النفايات المتولدة خطرة،<sup>16</sup> فسيتمثل المقترض لمتطلبات إدارة (بما فيها التخزين والنقل والتخلص) النفايات الخطرة، بما في ذلك التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية السارية، بما فيها تلك المتعلقة بالحركة العابرة للحدود. وعند غياب هذه المتطلبات، فسيتمثل المقترض بدائل الممارسة الصناعية الدولية الجيدة (GIIP) في التخلص منها وإدارتها السليمة والأمنة بيئيًا. عندما تتم إدارة النفايات الخطرة من قِبَل أطراف ثالثة، سيستخدم المقترض المقاولين، الذين هم عبارة عن شركات قانونية وذات سمعة طيبة ومرخصة من قِبَل الهيئات

<sup>7</sup> إذا كان واحد أو أكثر من الأطراف الثالثة مسؤولاً عن التلوث القديم، فسيأخذ المقترض بعين الاعتبار السعي إلى الانتصاف من هذه الأطراف لضمان معالجة هذا التلوث وفقاً للقانون الوطني والممارسة الصناعية الدولية الجيدة (GIIP). سينفذ المقترض تدابير مناسبة لضمان ألا يشكّل التلوث القديم في الموقع خطراً كبيراً على صحة وسلامة العمال والمجتمعات.

<sup>8</sup> مثل الهواء، والمياه السطحية والجوفية، والتربة.

<sup>9</sup> الطاقة الاستيعابية تشير إلى قدرة البيئة على استيعاب العبء المتزايد للملوثات مع بقاء هذه الملوثات دون حد المخاطر غير المقبولة على صحة الإنسان والبيئة.

<sup>10</sup> يمكن أن تشمل هذه الخيارات اعتماد مصادر الطاقة المتجددة أو منخفضة الكربون؛ وبدائل غازات التبريد التي تتميز بارتفاع إمكانية الاحترار العالمية؛ وممارسات الإدارة المستدامة للثروة الزراعية والحيوانية والغابات، والحد من الانبعاثات الهاربة وحرق الغاز، واحتجاز الكربون وتخزينه؛ وبدائل النقل المستدامة؛ والممارسات السليمة لإدارة النفايات.

<sup>11</sup> [إرشادات يتعين توفيرها].

<sup>12</sup> سيأخذ تقدير الانبعاثات بعين الاعتبار جميع المصادر الكبيرة لانبعاثات الغازات الدفيئة (GHG)، بما في ذلك المصادر غير المرتبطة بالطاقة، مثل الميثان وأكسيد النيتروز وغيرها.

<sup>13</sup> قد تُسهم التغيرات الناجمة عن المشروع في محتوى الكربون بالتربة أو الكتلة الحيوية فوق الأرض وتحلل المواد العضوية الناجمة عن المشروع في مصادر الانبعاثات المباشرة، وسيتم تضمينها في تقدير الانبعاثات، حيث من المتوقع أن تكون هذه الانبعاثات كبيرة.

<sup>14</sup> تنتج هذه الانبعاثات من التوليد خارج الموقع من قِبَل مصادر أخرى لطاقة الكهرباء والتدفئة والتبريد المستخدمة في المشروع.

<sup>15</sup> يمكن أن تشمل هذه النفايات نفايات البلديات، والنفايات الإلكترونية، ونفايات الحيوانات.

<sup>16</sup> على النحو المحدد من قِبَل إرشادات البيئة والصحة والسلامة (EHS) والقانون الوطني ذي الصلة.

التنظيمية الحكومية ذات الصلة، وفيما يتعلق بالنقل والتخلص، يحصل على سلسلة من وثائق الرعاية إلى الواجهة النهائية. وسيؤكد المقترض مما إذا كان يتم تشغيل مواقع التخلص المرخصة وفقاً لمعايير مقبولة وحيثما وجدت هذه المواقع، سيستخدمها المقترض. حينما لا تعمل المواقع المرخصة وفقاً للمعايير المقبولة، سيقبل المقترض من النفايات المرسله إلى هذه المواقع، ويأخذ بعين الاعتبار خيارات التخلص البديلة، بما في ذلك إمكانية تطوير منشآت الاسترداد أو التخلص الخاصة به في موقع المشروع أو أي مكان آخر.

#### C. إدارة المواد الكيميائية والمواد الخطرة

19. سيتجنب المقترض صناعة وتداول واستخدام المواد الكيميائية والمواد الخطرة الخاضعة لحظر دولي أو قيود أو حالات التخلص التدريجي، ما لم يكن ذلك لغرض مقبول على النحو المحدد في الاتفاقيات أو البروتوكولات أو في حالة حصوله على إعفاء، بما يتفق مع التزامات حكومة المقترض بموجب الاتفاقيات الدولية المعمول بها.

20. سيقبل المقترض وسيسيطر على إطلاق واستخدام المواد الخطرة<sup>17</sup>. وسيتم تقييم إنتاج ونقل ومناولة وتخزين واستخدام المواد الخطرة لأنشطة المشروع من خلال التقييم البيئي والاجتماعي. سيأخذ المقترض بعين الاعتبار بدائل أقل خطورة عندما يقصد استخدام مواد خطرة في عمليات التصنيع أو عمليات أخرى.

#### D. إدارة مبيدات الآفات

21. عندما تشمل المشروعات اللجوء إلى تدابير إدارة الآفات، سيفضل المقترض نهج الإدارة المتكاملة للآفات (IPM)<sup>18</sup> أو الإدارة المتكاملة لنقلات الأمراض (IVM)<sup>19</sup> التي تستخدم أساليب مجتمعة أو متعددة.

22. عند شراء أي مبيد، سيقم المقترض طبيعة المخاطر المرتبطة به ودرجتها، مع الأخذ بعين الاعتبار الاستخدام المقترح والمستخدمين المستهدفين<sup>20</sup>. لن يستخدم المقترض أي مبيدات أو تركيبات أو منتجات خاصة بالمبيدات ما لم يكن هذا الاستخدام وفقاً لإرشادات البيئة والصحة والسلامة (EHS). بالإضافة إلى ذلك، لن يستخدم المقترض أي منتجات خاصة بمبيدات الآفات، تحتوي على المكونات النشطة التي تم تقييدها بموجب الاتفاقيات الدولية السارية أو البروتوكول الخاص بها أو المدرجة في الملحقات أو التي تفي بمعاييرها، إلا لغرض مقبول على النحو المحدد في الاتفاقيات أو البروتوكول المذكور، أو الملحقات، أو إذا كان قد تم الحصول على إعفاء من قبل المقترض بموجب هذه الاتفاقيات أو البروتوكول المذكور أو الملحقات، بما يتفق مع التزامات المقترض بموجب هذه الاتفاقيات وغيرها من الاتفاقيات الدولية المعمول بها. لن يستخدم المقترض أيضاً أيًا من المنتجات المركبة الخاصة بالمبيدات التي تلبى معايير السرطنة أو الطفرات أو السمية التناسلية على النحو المنصوص عليه من قبل الوكالات الدولية ذات الصلة. فيما يتعلق بأي من المنتجات الخاصة بمبيدات الآفات التي تتسبب في مخاطر أخرى قد تكون خطيرة على صحة الإنسان أو البيئة والتي يتم تحديدها بأنظمة التصنيف والتمييز المعترف بها دولياً، فلن يستخدم المقترض تركيبات مبيدات الآفات من المنتجات إذا كان (أ) البلد يفتقر إلى القيد على توزيعها وإدارتها واستخدامها؛ أو (ب) من المرجح أن يتم استخدامها من قبل أو تكون في متناول موظفي الزرع أو المزارعين أو غيرهم دون التدريب والمعدات والمنشآت لمعالجة وتخزين واستخدام هذه المنتجات بشكل صحيح.

23. تنطبق المعايير الإضافية التالية على اختيار هذه المبيدات واستخدامها: (أ) سوف يكون لها آثار سلبية ضئيلة على صحة الإنسان؛ و(ب) سيتم عرضها على أن تكون فعالة ضد الأنواع المستهدفة؛ و(ج) سوف يكون لها آثار ضئيلة على الأنواع غير المستهدفة والبيئة الطبيعية. وتهدف أساليب، وتوقيت، وتكرار استخدام المبيدات إلى تقليل الأضرار التي تلحق بالأعداء الطبيعيين. سيتم إثبات أن المبيدات المستخدمة في برامج الصحة العامة آمنة للسكان والحيوانات المحلية في المناطق المعالجة، وكذلك للعاملين الذين يستخدمونها، و(د) سيؤخذ عند استخدامها بعين الاعتبار الحاجة إلى منع تطور المقاومة لدى الآفات، و(هـ) عند تطلب التسجيل، سيتم تسجيل جميع مبيدات الآفات أو ترخيصها بطريقة أخرى لاستخدامها في المحاصيل، أو أنماط الاستخدام، التي تُستخدم لها في إطار المشروع.

24. سيتأكد المقترض من تصنيع وتكوين وتعبئة ووسم ومناولة وتخزين واستخدام والتخلص من أي مبيدات يستخدمها وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة، وقواعد السلوك، فضلاً عن إرشادات البيئة والصحة والسلامة (EHS).

<sup>17</sup> قد تشمل هذه المواد الأسمدة الكيميائية، ومحسنات التربة، والمواد الكيميائية بخلاف مبيدات الآفات.

<sup>18</sup> تشير الإدارة المتكاملة للآفات (IPM) إلى مجموعة من ممارسات مكافحة الآفات المدفوعة من قبل المزارعين والمستندة إلى البيئة والتي تسعى إلى تقليل الاعتماد على المبيدات الكيميائية الاصطناعية. وتشمل: (أ) إدارة الآفات (إبقاءها دون المستويات الضارة اقتصادياً) بدلاً من السعي للقضاء عليها؛ و(ب) دمج الأساليب المتعددة (الاعتماد إلى أقصى حد ممكن على تدابير غير كيميائية) للحفاظ على انخفاض عدد الآفات؛ و(ج) اختيار المبيدات واستخدامها، عند لزوم استخدامها، بطريقة تقلل من الآثار السلبية على الكائنات الحية المفيدة، والبشر، والبيئة.

<sup>19</sup> إن الإدارة المتكاملة لنقلات الأمراض (IVM) عبارة عن عملية اتخاذ القرار الصائب للاستخدام الأمثل للموارد لمكافحة نقلات الأمراض. ويسعى النهج إلى تحسين الكفاءة، وفعالية التكاليف، والاستدامة والسلامة البيئية لمكافحة نقلات الأمراض.

<sup>20</sup> يتم هذا التقييم في سياق تقييم الأثر البيئي والاجتماعي.

25. بالنسبة لأي مشروع ينطوي على مشكلات كبيرة في إدارة الآفات<sup>21</sup> أو أي مشروع يتوقع أنشطة قد تؤدي إلى ظهور مشكلات مهمة في إدارة الآفات ومبيدات الآفات،<sup>22</sup> سيقوم المقترض بإعداد خطة لإدارة الآفات (PMP). كما سيتم إعداد خطة لإدارة الآفات، عندما يمثل التمويل المقترح لمنتجات مكافحة الآفات جزءًا كبيرًا من المشروع.<sup>23</sup>

<sup>21</sup> ستشتمل هذه المشكلة على: (أ) مكافحة الجراد المهاجر؛ و(ب) مكافحة البعوض أو غيره من ناقلات الأمراض؛ و(ج) مراقبة الطيور؛ و(د) مكافحة القوارض، إلخ.

<sup>22</sup> على سبيل المثال: (أ) ممارسات تنمية استخدام الأراضي أو الزراعة المتغيرة الجديدة في إحدى المناطق؛ أو (ب) التوسع الكبير في مناطق جديدة؛ أو (ج) التنوع في محاصيل جديدة في الزراعة؛ أو (د) تكثيف أنظمة التكنولوجيا المنخفضة الحالية؛ أو (هـ) المشتريات المقترحة من منتجات أو أساليب مكافحة الآفات الخطرة نسبيًا؛ أو (و) مشكلات بيئية أو صحية محددة (على سبيل المثال، قرب المناطق المحمية أو الموارد المائية المهمة؛ سلامة العمال).<sup>23</sup> هذا عند تصور تمويل كميات كبيرة من مبيدات الآفات. لا يلزم توفير خطة لإدارة الآفات لشراء أو استخدام الناموسيات المشبعة لمكافحة الملاريا، أو المبيدات الحشرية لرشها أثناء الرعاية المنزلية لمكافحة الملاريا المحددة بأنظمة التصنيف المعترف بها دوليًا.